قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٠

فى شأن التصرف فى الأراضى والعقارات المتخلفة عن تصفية مرفق سكك حديد الدلتا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ بشأن تصفية مابقى من خطوط سكك حديد الدلتا والفيوم الزراعية المعدل بالقرار رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٣/٦/٣ بإسقاط التزام سكك حديدالدلتا ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/١٠/١٥ بأيلولة جميع موجودات مرفق سكك حديد الدلتا إلى ملكية الدولة دون أن يقابل الملكية أية التزامات على الخزانةالعامة؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تسلم جميع الأراضى والعقارات المتخلفة عن تصفية مرفق سكك حديد الدلتا — عدا ما أصبح منها مخصصا لأغراض المنفعة العامة — إلى كل من الادارة العامةلأملاك الدولة الخاصة بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى وإدارة أملاك الحكومة بوزارة الإسكان والمحافظات كل فيما يخصه لادارتها والتصرف فيها وفقا للقوانين واللوائح المنظمةلذلك .

(المـادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات